برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى

روما، ١١ - ٢٠٠٢/٢/١٤

مخططات الإستراتيجية القطرية

البند ٦ من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس لينظر فيها

مخطط الإستراتيجية القطرية لموريتانيا

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.1/2002/6
8 January 2002
ORIGINAL: FRENCH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا (ODD): Mr M. Aranda da Silva

كبير موظف الاتصال (ODD): Mr T. Lecato رقم الهاتف: 066513-2370

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).

ملخـــص

إن جمهورية موريتانيا الإسلامية هي أحد بلدان منطقة الساحل المنتمية إلى فئة أقل البلدان نموا كما أنها من بلـــدان العجـــز الغذائـــي. وإذ يبلـــغ دليـــل التنميـــة البشـــرية فيـــها ٠,٤٤٨ (١٩٩٧)، فإنـــــها تحتـــــل المرتبـــــة الـــ ١٤٩ من بين ١٧٤ بلدا. وسكانها، الذين ينمون بمعدل ٢,٩ في المائة في السنة، كانوا يقـــدرون فـــي ٢٠٠١ بنحو ٢,٧ مليون نسمة، تمثل النساء ٥١,٣ في المائة منهم؛ وهن يشكلن أغلبية رؤساء الأسر (٥٤ في المائة).

في ١٩٩٨، كان المتوسط الفردي للناتج المحلي الإجمالي يقدر بمبلغ ٣٩٦ دولارا أمريكيا. وفي مجال الأمن الغذائـــي، تعاني موريتانيا من عجز غذائي هيكلي منذ وقوع موجة الجفاف الكبرى في ١٩٧٢/١٩٧٣. وتغطى الصحراء ٧٥ في المائة من أراضي البلاد كما أن إنتاج الحبوب، الذي يرتهن إلى حد بعيد بنمط غير منتظم للتـــهطل، لا يشـــبع، فـــي السنوات الجيدة، سوى ٤٠ في المائة من الاحتياجات. ويعتمد الاقتصاد أساسا على القطاع الثانوي: التعدين (١٢ فـــي المائة) ومصايد الأسماك (١٤ في المائة). أما القطاع الأولي – الزراعة والتربية الحيوانية – فيتسم بضعف الإنتاجية.

مازالت موريتانيا أحد أفقر البلدان في العالم: يعاني ٥١ في المائة من الأسر من الفقر و٢٦ فـــي المائـــة مـــن الفقـــر المدقع. ويشتد الفقر بصفة خاصة بين الأسر الريفية، التي يعاني ٥٨ في المائة منها من الفقر و٣٩ فـــي المائـــة مـــن الفقر المدقع. وفرص التمتع بالخدمات الاجتماعية الأساسية (الصحة والتعليم والمياه) محدودة للغاية. وتبلغ نسبة أميـــة الكبار ٤٢ في المائة، في حين يبلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر ١٠٥ من كل ١٠٠٠ مولود حي فـــي حالات الولادة الحاصلة على المساعدة. ومازالت معدلات وفيات الوالدات من بين الأكثر ارتفاعا في أفريقيا، إذ تبلـــغ ٩٣٠ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي؛ ويعاني ٦٠ في المائة من الحوامل من فقر الدم.

وتجعل الحكومة من مكافحة الفقر إحدى أولوياتها. والإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر الذي أعـــد بمســـاعدة البنـــك الدولي وبتنسيق واسع النطاق داخل الحكومة والمجتمع المدني والجهات المانحة، يعبر عن هذا المطمح. ويتمثل هدفـــه الرئيسي في تخفيض الفقر الريفي إلى النصف بحلول ٢٠١٥. وهو يرمي إلى تحســـين فـــرص التمتـــع بالخدمـــات الاجتماعية الأساسية، والارتقاء بنوعيتها وزيادة فعاليتها، فضلا عن الحد من التفاوت بين الأقـــاليم وبيـــن الجنســـين. وتمثل النساء أغلبية الفقراء، مع ضعف معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بينهن وارتفاع معدل وفيات الوالدات ارتفاعـــا شديدا: تبلغ نسبة الأسر التي ترأسها النساء ٥٤ في المائة من الأسر على الصعيد الوطني.

وسيحتفظ البرنامج القطري المقبل للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨ بنفس التوجه الإستراتيجي الذي يميز البرنامج الحـــالي فـــي مجال التدخلات. إلا أن عنصر التدريب/محو الأمية سيدرج في كل الأنشطة. وسوف تتركز الجهود بصفـــة رئيســـية على القطاعات الاجتماعية الأساسية (الصحة/ التغذية والتعليم/التدريب) إضافة إلى قطاع التنميـــة الريفيـــة. وســـوف يشمل المناطق الريفية المهمشة والمعرضة لانعدام الأمن الغذائي حيث تعتبر فرص الحصول على الغذاء أمـــرا بـــالغ الصعوبة بسبب الفقر والهجرة من الريف. وسوف يستجيب البرنامج القطري، في مجموعه، للأولويات الأولى والثانية والثالثة والرابعة من سياسة **البرنامج** لتحفيز التنمية. وسوف يتعلق كل نشاط بواحد أو أكثر من هذه الأهداف.

وسيجري الاهتداء بمخطط الإستراتيجية القطرية هذا لدى إعداد البرنامج القطري الذي سيتضمن التوصيات الإستراتيجية والتنفيذية لبعثة تقييم البرنامج القطري (١٩٩٨-٢٠٠٢) التي جرت في أبريل/نيسان ٢٠٠١. ويتفق هذا المخطط مع توجهات السياسة العامة للحكومة ومع التقدير القطري الموحد لمنظومة الأمم المتحدة.

مشروع القرار

يجيز **المجلس** مخطط الاستراتيجية القطرية لموريتانيا (الوثيقة WFP/EB.1/2002/6) ويرخص للأمانة العامة بالشروع في وضع برنامج قطري يأخذ في الحسبان ملاحظات المجلس.

الأمن الغذائي والفقراء الجوعى

العجز الغذائي على الصعيد الوطني

١- إن جمهورية موريتانيا الإسلامية هي أحد بلدان منطقة الساحل المنتمية إلى فئة أقل البلدان نموا كما أنها من بلدان العجز الغذائي. وإذ يبلغ دليل التنمية البشرية فيها ٠,٤٤٨ (١٩٩٧)، فإنها تحتل المرتبة الـ ١٤٩ من بين ١٧٤ بلدا. وسكانها، الذين ينمون بمعدل ٢,٩ في المائة في السنة، كانوا يقدرون في ٢٠٠١ بنحو ٢,٧ مليون نسمة، تمثل النساء ٥١,٣ في المائة منهم؛ وهن يشكلن أغلبية رؤساء الأسر (٥٤ في المائة)[١]. ومن الجدير بالملاحظة أنه ليست هناك بيانات إحصائية ومؤشرات يعتد بها فيما يخص التعليم والصحة والزراعة والتغذية على الصعيد الوطني.

٢- يتضح من الدراسة الأخيرة التي أجراها البنك الدولي والمكتب الوطني للإحصاء بشأن الأحوال المعيشية الأسرية (١٩٩٥-١٩٩٦) أن تفشي الفقر (أقل من ٢١٨ دولارا أمريكيا للفرد في السنة) قد هبط من ٥٧ في المائة (١٩٩٠) إلى ٥١ في المائة (١٩٩٦). إلا أن هذا التراجع لم يكن متماثلا في كل أنحاء البلاد. ففي بعض المناطق تدهورت أحوال الفقراء. ومازال الفقر ظاهرة ريفية أساسا: يعيش في المناطق الريفية ٧٦ في المائة ممن يعانون من الفقر و٨٧ في المائة ممن يعانون من الفقر المدقع. كذلك ترتفع نسبة الفقر بين الأسر التي يرعاها أحد الأبوين فقط وترأسها النساء. والمناطق التي يتفشى الفقر فيها أكثر من غيرها هي أفتوت وبعض أجزاء الحوضين وغيديماخا وأسابا، وكذلك أفولية التي يصل فيها تفشي الفقر إلى ما يقرب من ٨٠ في المائة.

٣- ويتضح من البيانات الخاصة بالتعليم(بلغ الالتحاق بالمدارس في ١٩٩٩/٢٠٠٠ معدل ٦١,٦٢ في المائة) أن البلاد عوضت بصورة مذهلة تخلفها عن سائر بلدان الإقليم. بيد أن معدل تسرب الفتيات من الدراسة يتسم بالارتفاع خلال السنوات الأولي للدراسة الرسمية نظرا لفقر الأسر في المناطق الريفية، التي لا تستطيع مجابهة مصاريف التعليم ومنافسة الأشغال المنزلية للدراسة. وقد ركدت معدلات التسجيل السنوية بالتعليم الأساسي خلال السنوات الثلاث الأخيرة بل وانخفضت في بعض الأقاليم. ونظرا للطابع الانتشاري للسكن في المناطق الريفية، فان الوصول إلى المدارس عسير جدا كما أن معدل التسرب من المدارس مرتفع. ووفقا للإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر، فإن أمية الكبار (وهي أكثر انتشارا بين النساء عنها بين الرجال) كانت تقدر في ١٩٩٦ بمعدل ٤٢ في المائة؛ والهدف هو تخفيضه إلى ١٣ في المائة في ٢٠١٠.

٤- تتسم الحالة الصحية باستمرار الأمراض المعدية والطفيلية التي يزيد من وطأتها ارتفاع معدل سوء التغذية المزمن (٤٠ في المائة بين الأطفال دون الخامسة الذين يبلغ معدل الوفيات بينهم ١٠٥ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي في حين يبلغ معدل وفيات الوالدات ٩٣٠ وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي). ومازال متوسط العمر المرتقب منخفضا (٥٤ عاما في ١٩٩٩). وبفضل إنشاء/إصلاح العديد من المراكز الصحية سجل معدل التمتع بالخدمات الصحية ارتفاعا سريعا من ٣٠ في المائة (١٩٩٠) إلى ٨٠ في المائة (١٩٩٨). إلا أن نوعية/تغطية هذه الخدمات تتفاوت كثيرا من إقليم لآخر بسبب تشتت السكان ومشكلات الوصول الجغرافية إليها. وسوف يستهدف **البرنامج** على سبيل الأولوية المناطق ذات المعدلات الأكثر انخفاضا للتمتع بالخدمات الصحية؛ الحوض الشرقي (٤٩ في المائة)، والحوض الغربي (٤٧ في المائة)، وقرقل (٤٩ في المائة)، وتاقنت (٤٦ في المائة) وغيديماخا (٥٠ في المائة).

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/وزارة الاقتصاد والتنمية: Rapport national sur le développement humain durable, 2000.

٥- ارتفع معدل الإمداد بمياه الشرب من ١٥ في المائة (١٩٩٠) إلى ١٩ في المائة (١٩٩٨). بيد أنه يوجد تفاوت كبير بين الأقاليم فيما يخص إمكانات المياه المتوافرة؛ فالمعدلات مرضية نسبيا في براكنا (٩٥ في المائة) وترارزة (١٤٣ في المائة) لكنها أقل من ٥٠ في المائة في سبعة أقاليم (الحوض الشرقي، والحوض الغربي، واسابا، وقرقل، وادرار، وتاقنت، ونواديبو).

٦- تبلغ تقديرات مجموع المعونة الغذائية المقدمة لموريتانيا ٣٨٣ ٢١ طنا في ٢٠٠٠، منها ٧٠٠ ٣ طن قدمها **البرنامج**؛ إضافة إلى ذلك قدم **البرنامج** ٠٠٠ ٨ طن من القمح لعملية طوارئ تبلغ تكلفتها الكلية ١٠٠ ٤٠٨ ٤ دولار. وقدم **البرنامج** ٥٥ في المائة من مجموع المعونة الغذائية في ٢٠٠٠، بينما وفرت الباقي جهات مقدمة للمعونة الثنائية (٣٥ في المائة من اليابان، و٥ في المائة من الصين، و٥ في المائة موزعة بين فرنسا وإيطاليا وألمانيا).

خصائص انعدام الأمن الغذائي

٧- تبلغ مساحة البلاد ٧٠٠ ٠٣٠ ١ كم[٢]. وهي تنقسم إلى ثلاث مناطق أيكولوجية – مناخية:

- المنطقة الصحراوية، وهي ضعيفة السكان ويقل معدل هطول الأمطار فيها عن ١٠٠مم/ في السنة، وتمثل نحو ٦٧ في المائة من مساحة البلاد و١٠ في المائة من سكانها (٠,٤ فرد/كم[٢]) ؛
- المنطقة الساحلية، ويتراوح معدل هطول الأمطار فيها بين ١٠٠ و٤٠٠ مم/ في السنة، وهي تمثل ٢٥ في المائة من مساحة البلاد و٣١ في المائة من سكانها (٣ أفراد/كم[٢])؛
- المنطقة السودانية– الساحلية، وتقع على ضفاف نهر السنغال، ويتراوح هطول الأمطار فيها بين ٤٠٠ و٧٠٠ مم/ في السنة، وتمثل ٨ في المائة من المساحة و٥٩ في المائة من السكان (١٨ فردا/كم[٢])؛

٨- لما كانت الصحراء تزحف بوتيرة ٦ كيلومترات في السنة فإنها تخفض تدريجيا إمكانات الإنتاج الزراعي والمراعي كما أن غزو الرمال يهدد البنيات الأساسية الريفية. كذلك فإن الإفراط في الرعي والضغط على الغطاء النباتي من جانب السكان المستقرين سعيا إلى الحطب، يسهم في عملية التصحر. وأدت موجات الجفاف المختلفة إلى هجرة الريف بأعداد ضخمة وإلى حركة كبيرة للاستقرار السكاني: هبطت نسبة البدو من ٧٣ في المائة من السكان (١٩٦٥) إلى ٥ في المائة (١٩٩٨).

٩- والإمكانات الزراعية محدودة، لكنها هشة خصوصا. وتقل مساحة الأراضي القابلة للزراعة عن ٠,٥ في المائة من مساحة البلاد، أي أنها تبلغ نحو ٠٠٠ ٥٠٢ هكتار (بيانات وزارة التنمية الريفية والبيئة). فضلا عن ذلك، فإن ٧٢ في المائة من الإمكانات الزراعية هي أراض يتوقف استغلالها مباشرة على حالة هطول الأمطار ونوعية البنى الأساسية للمياه (الديبري، والقيعان، والوالو). ولهذه الأنواع من الزراعة غلات منخفضة جدا (٠,٢٥ – ٠,٦٠ طن للهكتار).

١٠- تصل احتياجات موريتانيا من الحبوب، على أساس استهلاك يبلغ ١٧٦ كيلو غراما للفرد في السنة، إلى زهاء ٢٠٠ ٤٧٥ طن في السنة. ويبلغ متوسط إنتاج الحبوب ٠٠٠ ١٤٩ طن في السنة، أي بمعدل تغطية متوسط للاحتياجات من الحبوب يبلغ ٣٧ في المائة. وتنتج موريتانيا كذلك التمر واللحوم الحمراء والدواجن والحليب والأسماك والخضروات. بيد أن إنتاج هذه المواد يظل أقل كثيرا من الطلب، مما يضطرها إلى استيراد ٧٠ في المائة من احتياجاتها من المواد الغذائية فيما عدا اللحوم والأسماك.

⇦ توافر الموارد الغذائية

١١- يعمل شمال البلاد، وهو صحراوي (٥٠ مم من هطول الأمطار السنوي) بالرعي الإنتشاري وزراعة الواحات (نخيل التمر وزراعة الخضروات) أساسا، لكن هذه الإمكانات الهزيلة تتدهور تدريجيا بفعل التملح. أما وسط البلاد، وهو زراعي رعوي، فإنتاجه غير كاف نظرا لضعف هطول الأمطار (٢٠٠ مم في السنة). فضلا عن ذلك، فإن رعي الحيوانات الآتية من الشمال في الموسم الجاف يؤدى إلى الرعي المفرط للموارد العلفية. والإقليم الواقع على ضفاف النهر هو وحده الذي يتمتع بإمكانيات أحسن بفضل ما فيه من بنى أساسية للري. ومع ذلك، فإن هذه المنطقة تواجه العديد من المشكلات: هجمات الحشرات المفترسة للمحاصيل، وسوء التحكم في المياه (الفيضانات التي تفلت من التحكم بسبب انفلات مياه الخزانات) وتعطل المنشآت لنقص الصيانة. وقد وضع السكان إستراتيجيات للبقاء على قيد الحياة، مثل هجرة اليد العاملة إلى المدن و/أو البلدان المجاورة، والاستدانة من التجار ورهن المحاصيل المقبلة، وبيع الحيوانات المجترة الصغيرة، والتضامن على صعيد المجتمع المحلي، وتطوير الأنشطة التجارية الصغيرة، والتقاط المنتجات البرية واستهلاكها.

⇦ فرص الحصول عليها

١٢- نظرا للاعتبارات سالفة الذكر، يحقق معظم المزارعين دخلا لا يكفي من الزراعة. وتحد العوامل الآتية من فرص الحصول على الموارد الغذائية: (١) قلة الدخل الأسري؛ (٢) العزلة العامة للمناطق الريفية (لا توجد سوى ثلاثة محاور من الطرق: نواكشوط – نيما، ونواكشوط – روسو، وبوغيه–الق)؛ (٣) ضعف وسائل المواصلات أو عدم وجودها؛ (٤) انعدام فرص الحصول على الائتمان تقريبا وصعوبة حصول النساء على الأرض. ويمكن تنمية الواردات من الحبوب في الشريط الحدودي المحازي لمالي، شريطة وجود هذه الإمكانية وألا تتجاوز الأسعار القدرة الشرائية للسكان أو المزارعين. وفى المناطق قليلة الإنتاج، فإن ارتفاع أسعار الحبوب المحلية في فترة نهاية المحصول (الفترة الانتقالية) يضطر السكان إلى استهلاك الحبوب المستوردة.

⇦ استخدامها

١٣- حيث أن الاستهلاك الغذائي قليل التنوع وأن الفقراء لا يملكون إلا القليل من الماشية إن كانوا يملكونها أصلا، فإن النظام الغذائي يتسم بالعجز السعري والبروتيني ويمثل عاملا لسوء التغذية يؤثر بصفة خاصة على الحوامل والمرضعات والأطفال الصغار.

١٤- يصيب الفقر في موريتانيا المزارعين بصفة خاصة. ويتضح من الدراسة التي أجريت على الأحوال المعيشية الأسرية (١٩٩٥-١٩٩٦) أن ما ينفقه الفرد يقل عن حد الفقر بالنسبة لثلثي المزارعين. لذلك فإن البرنامج القطري المقبل سيستهدف سكان المناطق التي تتجاوز نسبة تفشي الفقر فيها ٥٠ في المائة: تاقنط (٥٩ في المائة)، والحوض الشرقي (٥٨ في المائة)، وغيديماخا (٦٥ في المائة)، وبراكانا (٦٨ في المائة)، وقرقل (٧٧ في المائة) وأسابا (٨٤ في المائة). وستستهدف النساء بصفة خاصة نظرا لأنهن يمثلن أغلبية السكان المبتلين بالفقر.

١٥- يشتد الحرمان من الأمن الغذائي في أقاليم عديدة خلال الفترة الانتقالية التي تمتد من أبريل/نيسان حتى سبتمبر/أيلول. والأسباب العديدة لانعدام الأمن الغذائي تجمع بين كونها ظرفية (الاعتماد على الزراعة البعلية، والتقلبات الجوية، وخسائر ما بعد الحصاد، والإصابة بالحشرات المفترسة للمحاصيل) وهيكلية (صعوبة الحصول على الائتمان الزراعي، وعدم كفاية البنى الأساسية للتحكم في المياه، ندرة المدخلات الزراعية، وانخفاض الغلات الزراعية) في

الوقت ذاته. فضلا عن ذلك فإن تفشي الأمراض، والفقر، وعزلة بعض النواحي، وعدم كفاية الأنشطة المدرة للدخل، وتدهور البيئة، وسوء حالة البنيات الأساسية الريفية، كلها عوامل تسهم في هشاشة أوضاع أصحاب الحيازات الصغيرة. ويضطلع القطاع الزراعي، وفقا للإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر، بدور حاسم في الأمن الغذائي ومكافحة الفقر.

سوء التغذية والتعرض لانعدام الأمن الغذائي

١٦- يتضح من تقرير الدراسة الفنية الذي وضعته بعثة منظمة الصحة العالمية، في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠، عن مشروع التغذية المدرسية، أن موريتانيا تواجه مشكلة نقص فيتامين ألف، خاصة في الفترات الانتقالية، عندما تندر المنتجات الغذائية الطازجة. ويبلغ معدل فقر الدم عند الحوامل ٦٠ في المائة. وعلى الصعيد الوطني يعاني ٣٠ في المائة من السكان من اضطرابات نقص اليود وتظهر عليهم أعراض تضخم الغدة الدرقية.

١٧- وفي إطار برنامج مكافحة الأمراض الاستوائية في إقليمي ترارزة وبراكنا، أظهرت الدراسة التي أجرتها منظمة الصحة العالمية في ١٩٩٥ أن ٥٠ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و١٤ سنة يعانون من فقر الدم. كذلك يعاني الأطفال الذين دون الخامسة من سوء التغذية المزمن بمعدل مرتفع يبلغ ٤٠ في المائة. والأسباب الرئيسية للاعتلال والوفيات بين الرضع والأطفال هي سوء التغذية، والأمراض التنفسية، والإسهال، والحصبة. وفي إطار تحديد الاحتياجات إلى معونة الطوارئ في ١٩٩٩، أجرى **البرنامج** دراسة عن التغذية في منطقتي أفولي وافتوت اللتين تتسمان بهشاشة الأوضاع الغذائية ويعاني فيها ٤٩ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ أشهر و٥ سنوات من تأخر النمو.

١٨- وعموما، فقد تحسنت التغطية الصحية كثيرا بفضل إنشاء مراكز صحية جديدة. إلا أن الهياكل الصحية ليست موزعة بالتساوي ويوجد تفاوت كبير بين الأوساط الحضرية والريفية سواء من حيث الكم أو الكيف أو الموارد البشرية. ويؤثر بعد المراكز الصحية على مدى التردد عليها. وتتسم الاستشارات بأنها للعلاج أساسا.

١٩- توضح النتائج الأولية للدراسة التي أجرتها وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها التابعة **للبرنامج** في ٢٠٠٠-٢٠٠١[٢]، والتي ستكون بمثابة دراسة مرجعية للبرنامج القطري المقبل، أن معظم الولايات المعرضة للجفاف مثل قرقل والحوض الشرقي والحوض الغربي ليست معرضة لانعدام الأمن الغذائي إلا بدرجة متوسطة. فالأغذية المتوافرة تغطي ٤٠ إلى ٥٥ في المائة من الاحتياجات في المناطق الزراعية شبه الرطبة. وفي هذه الأقاليم، فإن التعرض الهيكلي لانعدام الأمن الغذائي مرتبط بقلة الدخل والانخفاض الشديد للإنتاج الأسري من السلع الغذائية الأساسية. على العكس من ذلك، فإن الأقاليم الزراعية الرعوية – تاقنت وأسابا وبراكنا وغيديماخا – التي تقل تغطية الاحتياجات فيها عن ٣٠ في المائة، قد صنفت على أنها معرضة. أما ترارزة، وهي منطقة زراعية وتتمتع بطائفة متنوعة من أنواع المحاصيل، فقد اعتبرت أقل عرضة نسبيا لانعدام الأمن الغذائي (أنظر خريطة التعرض الهيكلي لانعدام الأمن الغذائي الملحقة بالوثيقة).

(٢) إن العرضة لانعدام الأمن الغذائي مفهوم يرتبط بدرجة التعرض للمخاطر الظرفية أو الهيكلية (المناخية، والسياسية، والاجتماعية) وبالقدرة على مواجهتها (آليات الدفاع، بل والبقاء على قيد الحياة.

السكان المستهدفون

٢٠- استهدف المستفيدون تبعا لمواقعهم (المواقع الريفية)، وانتمائهم لأي جنس من الجنسين، وعمرهم، ونوع الفقر الذي يعانون منه، ودرجة تعرضهم لانعدام الأمن الغذائي. وخلصت الدراسة التي أجريت عن الأوضاع المعيشية الأسرية إلى أن ٥١ في المائة من الأسر تعيش دون حد الفقر، وأن ٢٦ في المائة منها تعاني من الفقر المدقع (أقل من ٧٠٩ ٤٠ أوقيات للفرد في السنة). وأدت غلبة الشبان على السكان (٥٦ في المائة يقل عمرهم عن ٢٠ سنة) إلى زيادة الاحتياج إلى التعليم والصحة والتدريب المهني وإنشاء فرص العمل. وينبغي لتوزع الفقر بصورة غير متساوية في أراضي موريتانيا أن يدفع إلى توجيه تدخلات البرنامج القطري المقبل إلى الأقاليم الريفية الأكثر تضررا على أساس الأولوية. وسيكون المستفيدون المباشرون هم الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ أشهر و٦٠ شهرا، والحوامل والمرضعات، وتلاميذ التعليم الأساسي، وصغار مربي الحيوانات والمزارعين الفقراء.

٢١- توجد درجات متفاوتة من التعرض الاجتماعي-الاقتصادي داخل المناطق الجغرافية المعرضة لانعدام الأمن الغذائي، وسوف يجري تعميق أسلوب اختيار المجتمعات المحلية والمستفيدين الأشد فقرا والأكثر عوزا في هذه الأقاليم في إطار البرنامج القطري المقبل.

أولويات الحكومة وسياساتها في مجال مكافحة الفقر وانعدام الأمن الغذائي

السياسة العامة

٢٢- تجعل الحكومة من مكافحة الفقر إحدى أولوياتها. وفي هذا الصدد، فإن الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر بحلول ٢٠١٥ (الإطار الإستراتيجي)، الذي أعد ضمن مبادرة تخفيف عبء ديون البلدان المثقلة بالديون بمساعدة البنك الدولي، يتفق مع هذا المطمح. وهو موضع تنسيق واسع النطاق داخل الحكومة، والمجتمع المدني والجهات المانحة. كما أنه يتوخى أهدافا طموحة فيما يخص النمو الاقتصادي، والحد من الفقر والفقر المدقع، وفرص التمتع بالخدمات الاجتماعية الأساسية وتحسين نوعيتها وكفاءتها، والحد من الفروق بين الأقاليم وبين الرجال والنساء، وفرص الوصول إلى البنى الأساسية الاقتصادية. والإطار الإستراتيجي، الذي يقوم على نهج متكامل، يدرج الحد من الفقر ضمن استراتيجية للتنمية الاقتصادية طويلة الأجل (٢٠١٥) ويدعو إلى دينامية جديدة في القطاع الخاص تنبثق عن الإصلاح الهيكلي الجاري، وإعادة تركيز الدولة على مهامها الأساسية وتحسين كفاءة تدخلاتها؛ وهو يرمي أيضا إلى تنمية البنى الأساسية والموارد البشرية بهدف ضمان معدلات مرتفعة للنمو وكفالة تحقيق الأهداف الرئيسية للإستراتيجية[٣]. وهو يندرج ضمن منظور المؤتمرات الدولية للأمم المتحدة ويتفيأ تحقيق هدف رئيسي هو تخفيض الفقر الريفي إلى النصف بحلول ٢٠١٥، ويتفق مع الالتزامات المعقودة في مؤتمر قمة الألفية (سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠). ويمكن، على الأجل المتوسط (٢٠٠٥)، تحقيق أهداف الإطار الإستراتيجي بفضل تنفيذ خطة عمل تتضمن مجموعة متسقة من سياسات الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، وتعميق الإصلاح الهيكلي وبرامج الاستثمار المركزة على المجالات التي لها تأثير مباشر على تخفيض الفقر (التنمية الريفية، والتعليم، والصحة، ومياه الشرب).

(٣) Cadre stratégique de lutte contre la pauvreté. وزارة الاقتصاد والتنمية/البنك الدولي، يناير/كانون الثاني ٢٠٠١..

٢٣- سيكون تنفيذ الإطار الإستراتيجي موضع متابعة منتظمة تقوم على مجموعة من المؤشرات ذات الدلالة بالنسبة لتخفيض الفقر وعلى تقييم في منتصف المدة يشارك فيه أطراف المعركة ضد الفقر. وتبدي الحكومة إرادة سياسية قوية لتحسين فرص السكان في التمتع بالمعرفة وبلوغ الهدف المتمثل في تعميم الالتحاق بالمدارس. وفي هذا الصدد، فإن تحسين توزيع النفقات وإدارتها لزيادة عدالة النظام المدرسي وكفاءته، ووضع خريطة لتوزيع المدارس من أجل استخدامها في توجيه التعليم الأساسي بحيث يشمل المناطق الفقيرة، ومواءمة الإطار المؤسسي والهياكل الإدارية لعملية اللامركزية (التي لم تصبح نافذة بعد)، كلها مطامح رئيسية ترتبط بالاهتمام بحسن الحكم والإدارة. وينبغي أن يفضي هذا إلى إحياء التعليم التقني والتدريب المهني اللذين يمكن أن يكونا عاملا حاسما في تنمية قطاعات عديدة، منها الزراعة والتربية الحيوانية. ويرمي البرنامج الوطني لحسن الحكم والإدارة، الجاري إعداده، إلى تحسين إدارة المال العام بالاستناد إلى تطوير مؤسسي يجري على جميع المستويات، بما في ذلك وزارات الصحة، والشؤون الاجتماعية، والتعليم.

٢٤- في مجال التغذية، انخرطت الحكومة في سنة ٢٠٠٠، تحت إشراف وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، في عملية لتحديث خطة العمل الوطنية للتغذية (١٩٩٥)، التي وضعت في أعقاب مؤتمر روما الدولي. والأهداف الرئيسية للخطة هي: (١) تخفيض سوء التغذية بالبروتين والطاقة، من المستويين الخطير والمتوسط، لدى الأطفال دون الخامسة بنسبة ٢٥ في المائة؛ (٢) القضاء على قصور اليود وفيتامين ألف؛ (٣) تخفيض قصور الحديد؛ (٤) تشجيع الرضاعة الطبيعية بالاعتماد على مبادرة "المستشفيات صديقة الرضع". ويلزم الآن التأكد، على المستوى التنفيذي، من أنه سيجرى التنسيق بين هذه البرامج والمشروعات المختلفة وأنها ستعتمد نهجا لها نفس الوجهة وتسهم في تخفيض الفقر الريفي. وسيكون لتحديث وتنفيذ خطة عمل التغذية دور هام في هذا الصدد.

سياسات المعونة الغذائية

٢٥- أنشأت الحكومة، تصديا لانعدام الأمن الغذائي الذي يضرب موريتانيا ومتابعة للالتزامات المعقودة إبان مؤتمر القمة العالمي للأغذية، مرصدا للأمن الغذائي في مفوضية الأمن الغذائي (المفوضية)، بدعم تقني ومالي (١٨ مليون يورو) من الاتحاد الأوروبي، وذلك في إطار برنامج دعم مفوضية الأمن الغذائي. وهكذا، فسوف يجرى استيفاء البيانات الخاصة بحالة التعرض لانعدام الأمن الغذائي بصفة منتظمة بفضل معلومات الأمن الغذائي التي توفرها إدارتا الإنذار المبكر ومعلومات السوق بالمرصد. وسيكون المرصد مسؤولا عن تحديد ومتابعة المجموعات المهددة في المناطق المعرضة لانعدام الأمن الغذائي المزمن وعن تعيين المؤشرات اللازمة لتحديد مناطق التدخل وطرائقه. وستتكفل إدارة معلومات السوق بمتابعة الأسعار السوقية للمنتجات الغذائية الأساسية. وهناك نهج وآليات أخرى للوقاية من الأزمات الغذائية مثل نظام الإنذار المبكر لمنظمة الأغذية والزراعة، ونظام الإنذار المبكر في أحوال المجاعة فضلا عن المجموعات التقنية متعددة التخصصات، وهي كلها آليات تسمح بدعم الوقاية من حالات الطوارئ ورصد هذه الحالات.

٢٦- شرعت مفوضية الأمن الغذائي في برنامج واسع النطاق لتحديد مهمتها واستراتيجيتها التنظيمية والمنهجية. ويقتضي هذا امتلاك آلات الرصد العصرية لجميع الظواهر المرتبطة بالأمن الغذائي، وتكوين مخزونات للأمن، والإلمام بصورة أفضل بخريطة المناطق المعرضة في البلاد، وهذه كلها عناصر ستيسر تحسين الاستهداف في عمليات المساعدة التي يتم الاضطلاع بها في إطار البرنامج القطري المقبل. وينبغي لذلك أيضا أن يحسن نوعية جمع البيانات (المستفيدون، مناطق الإنتاج) ومعالجتها وإمكانية التعويل عليها. وبفضل التمويل المقدم من الاتحاد الأوروبي، أمكن أيضا إنشاء وكالة تنفيذ المشروعات الصغيرة (الوكالة)، وذلك في إطار مبادرة رابطة أفريقيا لتشييد المنشآت ذات

المنفعة العامة (أفريكاتيب). وستكون أفريكاتيب هي المسؤولة عن تنفيذ جانب "المشروعات الصغيرة للأمن الغذائي" التي صممتها وبرمجتها المفوضية، لكن سيكون على الحكومة أن تقدم للوكالة الدعم المالي الذي يمكنها من القيام بدورها كهيئة مستقلة.

تقييم النتائج التي أحرزها برنامج الأغذية العالمي حتى الآن

٢٧- أقر المجلس التنفيذي، في مجال التنمية، البرنامج القطري للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢ بتكلفة كلية تبلغ ٢١,٨ مليون دولار لتمويل ثلاثة أنشطة أساسية، وهو قيد التنفيذ في الوقت الحالي.

البرنامج القطري الجاري وعناصره

٢٨- يتبع هذا البرنامج محورين إستراتيجيين للتدخل: (١) محور التنمية الريفية، التي تسهم في تحسين أحوال المعيشة للسكان المستهدفين، (٢) محور تنمية الموارد البشرية الذي يسهم في تحسين مساعدة السكان الهامشيين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي ومن معدلات منخفضة جدا للالتحاق بالمدارس. وفي المناطق التي يعيش فيها هؤلاء السكان، يدعم **البرنامج** نشاطا للمقاصف المدرسية الرامية إلى تيسير التحاق ٠٠٠ ٦٥ تلميذ، منهم ٠٠٠ ٣٣ فتاة، بالمدارس. وتسهم أنشطة التنمية الريفية في مكافحة الفقر وانعدام الأمن الغذائي في المناطق المعرضة وذلك عن طريق خلق دخول مستدامة وتحسين فرص المجتمعات المحلية الريفية في التمتع بالبنى الأساسية والخدمات الاجتماعية. وتشارك النساء في أنشطة المجتمعات المحلية كما أنهن يحسن قدراتهن التقنية والتنظيمية بفضل دورات لمحو الأمية الوظيفي والتدريب المتخصص. وتنظم مراكز الأغذية للمجتمعات المحلية ومراكز التعويض والتعليم الغذائي حصصا في الإعلام والتربية والاتصالات، وهي حصص تسهم بدورها في تخفيض معدل سوء التغذية حيث تخص الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ أشهر و٥ سنوات والحوامل والرضع.

مواطن القوة والضعف في التنفيذ

٢٩- خضع البرنامج القطري لتقييم منتصف مدة التنفيذ في مارس/آذار - أبريل/نيسان ٢٠٠١، وأسفر هذا التقييم عن توصيات روعيت في وضع مخطط الإستراتيجية القطرية هذا. وقد فحصت بعثة التقييم مستويات تحقيق أهداف محوري التدخل ولاحظت وجود بعض التكامل بينها. ولاحظت أيضا أن تدخلات **البرنامج** في ميدان التنمية تتركز على المجالات التي يكون للمعونة الغذائية فيها أثر إيجابي على حياة السكان الفقراء وضحايا انعدام الأمن الغذائي وتشكل هذه المجالات الأولوية المطلقة للحكومة كما أنها تحظى بتأييد الجهات المانحة.

٣٠- لاحظت البعثة أن نشاط المقاصف المدرسية **للبرنامج** القطري قد حقق أهدافه. ويستفاد من أهالي التلاميذ ومدراء المدارس والمدرسين أن المقاصف كان لها تأثير إيجابي جدا على معدل الالتحاق بالمدارس. وفي غيبة الدراسات التي تسمح بتأييد هذه الملاحظات، فإن **البرنامج** سوف يجرى تحليلات مقارنة في سياق إعداد البرنامج القطري المقبل للتحقق من هذا التأكيد. وخلال السنة الدراسية ١٩٩٩/٢٠٠٠ بلغ صافي معدل الالتحاق بالمدارس ٦١,٦٢ في المائة (٦٠,٣٩ في المائة للفتيات و٦٢,٨٣ في المائة للفتيان). وهذا المعدل مرضى، وما ترمي إليه الخطة العشرية الجديدة للتعليم ٢٠٠١-٢٠١٠ أساسا هو بقاء التلاميذ، الفتيان والفتيات جملة، في التعليم.

٣١- تسهم المساعدة الغذائية، بفضل الدعم المقدم لمراكز الأغذية للمجتمعات المحلية، في إشباع الاحتياجات التغذوية للمجموعات المعرضة لسوء التغذية (الحوامل والمرضعات والأطفال سيئو التغذية) وتحض النساء على التردد على هذه المراكز بقصد تحسين معارفهن عن التغذية والرعاية الصحية.

٣٢- ساهمت أنشطة التنمية الريفية (السدود والخزانات) وحماية البيئة ومساندة التدريب النسائي في صون وتحسين الموارد الطبيعية، وتجهيز وحماية القيعان القابلة للزراعة، وفي الأمن الغذائي، وتحسين الأحوال المعيشية للسكان على وجه العموم. وهذه الأنشطة أساسية لمكافحة التصحر وهي تمثل جهدا هاما للوقاية من الكوارث الطبيعية، على الأجلين المتوسط والطويل.

الرصد والإبلاغ

٣٣- عانى إنشاء آليات ملائمة للرصد من جانب الشركاء المنفذين من الضعف المؤسسي. وأغلب البيانات المتاحة لدى النظير الحكومي والمصادر الأخرى ليست مفصلة ولا تتعلق بغير العدد الإجمالي للمستفيدين والمستوى الإجمالي للتنفيذ. وستجرى دراسات في المناطق المستهدفة التي تنفذ فيها التدخلات لتحديد الحالة التغذوية قبل استهلال البرنامج القطري المقبل. وسيقتضي الأمر قيام **البرنامج** وغيره من الجهات المانحة بتعبئة الموارد لهذا الغرض. وسيرمي البرنامج القطري، منذ سنته الأولى، إلى إقامة لجنة تنسيق له تضم ممثلين عن وزارات التنمية الريفية والبيئة، والتعليم، والصحة، فضلا عن سكرتارية الدولة لشؤون المرأة ومفوضية الأمن الغذائي. وينبغي إنشاء لجنة تقنية لتنفيذ كل نشاط من الأنشطة. وستسمح هذه الآلية بجمع المعلومات، مصنفة بحسب الجنسين، بصورة أكثر انتظاما، الأمر الذي يكفل مستوى أفضل من المتابعة. وفي هذا الصدد، سينظم **البرنامج**، بالاشتراك مع الحكومة، بعثة لإعادة النظر في مؤشرات الرصد والتقييم.

٣٤- مازال **البرنامج** ينسق معونة الطوارئ مع الشركاء الإنمائيين (فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والصين وإسبانيا وألمانيا)، سواء فيما يتعلق بتقدير الحالات أو فيما يخص تنفيذ مختلف التدخلات. وبغية تعزيز جهاز الوقاية من حالات الطوارئ ورصدها، فإن **البرنامج** يتابع أعمال رصد الأمن الغذائي الذي يدعمه الاتحاد الأوروبي تقنيا وماليا، وأعمال نظام الإنذار المبكر لمنظمة الأغذية والزراعة/ اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل/نظام الإنذار المبكر في حالات المجاعة. أما في إطار الأنشطة الإنمائية (القطاعان الريفي والاجتماعي) فقد عمل **البرنامج** بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية كالاتحاد اللوثري العالمي، وكاريتاس، وورلد فيجن، والصليب الأحمر الإيطالي. وقدمت وزارة التعاون الأسبانية مقالات ذات طابع غير غذائي.

التوجه المقبل لمعونة البرنامج

المجموعات المستهدفة

٣٥- تقوم السياسة الزراعية الجديدة للحكومة، التي اعتمدت في ١٩٩٨، على: (١) التوجه الإستراتيجي لتعزيز الأمن الغذائي للسكان؛ (٢) مكافحة الفقر والبطالة الريفية؛ (٣) تحسين دخل المنتجين؛ (٤) تحسين التكامل بين الزراعة والأسواق الوطنية والدولية؛ (٥) صون الموارد الطبيعية. وفيما يخص استهداف المستفيدين على أساس دراسة تحليل

هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها، فإن البرنامج القطري الجديد سيركز، في إطار تدخلاته في قطاع التنمية الريفية، على المنشآت الصغيرة، وحماية البيئة، ومحو الأمية، والتدريب التقني وإدارة المجتمع المحلي. وسيحصل ٢٠٠ ٦٢ مستفيد في كل سنة على معونة **البرنامج** طوال مدة البرنامج القطري.

التركز الجغرافي

٣٦- يتضح من النتائج التي أسفرت عنها الأنشطة أنه ينبغي إجراء تغيير إستراتيجي. لذلك، فسوف تنفذ أنشطة **البرنامج**، في إطار البرنامج القطري المقبل، في نفس المجتمعات المحلية حتى يكون للتدخلات أثر تكاملي. وعلى أساس تحليل الأمن الغذائي الذي أجرته وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها في موريتانيا، ستتركز الأنشطة المقبلة للبرنامج في المناطق الريفية المهمشة التي تعاني من مشكلات في توافر المواد الغذائية وفرص الحصول عليها واستخدامها، والتي يؤدي فيها الفقر وهجرة الريف إلى صعوبة الحصول على الطعام، والتي ترتفع فيها معدلات سوء التغذية وتنخفض معدلات الالتحاق بالمدارس. وتوضح خلاصات وحدة تحليل هشاشة الأوضاع أن أقاليم تاقنت وبراكنا وقرقل والحوض الشرقي والحوض الغربي وأسابا وغيديماخا تعاني من معدلات مرتفعة للتعرض لما سبق بيانه. ومن ثم فقد اختيرت هذه الأقاليم كمناطق أولوية لتدخلات **البرنامج**. ويبلغ سكان هذه الأقاليم نحو ٢٧٠ ٤٤١ ١ نسمة، أي ٥٥ في المائة من السكان الذين لا يشبعون إلا ما يتراوح بين ٣٠ و٥٥ في المائة من احتياجاتهم الغذائية.

تحديد مجالات التدخل والأهداف الاستراتيجية الرئيسية

٣٧- سيقسم البرنامج القطري للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨ موارده بالتساوي بين قطاع التنمية الريفية (٥٠ في المائة لتيسير إيجاد السلع المعمرة) والقطاع الاجتماعي (٥٠ في المائة موزعة بين المقاصف المدرسية[٤٠ في المائة] والتغذية [١٠ في المائة]). ومن المعتزم، على الأجل الطويل (٢٠٠٩ – ٢٠١٤)، تخصيص ٦٠ في المائة من الموارد للقطاع الاجتماعي وحده؛ وفى هذا الصدد سيجرى إعداد إجراءات تجريبية (مثل توسيع نطاق برنامج التغذية بالتعاون مع منظمة اليونيسيف والاتحاد اللوثري العالمي) أثناء البرنامج القطري للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨.

٣٨- إن التعرض لانعدام الأمن الغذائي يفصح عن نفسه في الأوساط الريفية بارتفاع درجة الفقر وسوء التغذية والأمية. وتوجد في أغلب الأقاليم مشكلة حقيقية لتوافر الأغذية. وفى هذا السياق، فإن للمعونة الغذائية للبرنامج دور مهم تضطلع به. فهي تسمح بالاستجابة للاحتياجات التغذوية للسكان المستهدفين والوصول إلى السكان الأكثر فقرا، لاسيما النساء والأطفال. لذلك، يجب عند اختيار قطاعات التدخل إيلاء العناية لدرجة الفقر في الأوساط الريفية، وللأنشطة التي يمكن أن يكون لها تأثير أكبر على السكان الأكثر تعرضا ولوجود الشركاء ذوي الكفاءة التقنية.

٣٩- سيركز البرنامج القطري المقبل، في إطار تدخله في قطاع التنمية الريفية، على أنشطة المنشآت الصغيرة وحماية البيئة وعلى برنامج لمحو الأمية والتدريب التقني وإدارة المجتمع المحلي. ولما كانت هجرة الرجال مهمة في المناطق الريفية، فستكون النساء، ومعظمهن يرأسن أسرهن، هن المستفيدات المفضلات لتدخلات **البرنامج**. وفى القطاع الاجتماعي، سيساند البرنامج القطري المقبل أنشطة تنمية الموارد البشرية وذلك بتقديم دعم غذائي للتعليم الأساسي ومساعدة تغذوية للمجموعات المعرضة.

٤٠- سيكون الهدف النهائي لمساعدة **البرنامج** هو مساندة جهود الحكومة لتحسين الأمن الغذائي للسكان الأشد فقرا، لاسيما النساء والأطفال. وسوف تقام البني الأساسية الريفية وتنمية الموارد البشرية, وستتمثل الأهداف الرئيسية في:

(١) تعزيز قدرة السكان على مواجهة التقلبات الجوية والحد من تأثير الجفاف؛ (٢) تنمية الرصيد البشري بدعم التعليم والتغذية.

⇦ دعم التنمية الريفية (٥٠ في المائة من موارد البرنامج القطري)

٤١- سيتركز النشاط الخاص "بالتنمية الريفية والأمن الغذائي" على أولويتين من الأولويات الإستراتيجية الخمس وهما:

- تمكين الأسر الفقيرة من اكتساب الأصول المادية والحفاظ عليها،
- التخفيف من أثار الكوارث الطبيعية في المناطق المعرضة لأزمات متكررة من هذا النوع.

٤٢- وسيخص النشاط نحو ٣٠ ٠٠٠ مستفيد في السنة، منهم ١٢ ٠٠٠ من النساء. ويقوم النهج المتبع في النشاط على الاستدامة لتمكين السكان، بفضل المساعدة الغذائية، من خلق سلع وأدوات إنتاجية (خزانات وسدود) وتحسين أمنهم الغذائي. وستنمو الإمكانات الإنتاجية للمستفيدات من المعونة الغذائية بفضل المنشآت الصغيرة؛ كما أنه ينبغي لمحو الأمية والتدريب التقني أن يمكناهن من المشاركة بمزيد من الفعالية في اتخاذ القرارات الخاصة بالمجتمع المحلي.

٤٣- سيدعم النشاط التدخلات الزراعية المتكاملة عن طريق إقامة منشآت المجتمع المحلي. وستشجع المعونة الغذائية السكان على المشاركة في تحديد واختيار وتنفيذ منشآت تجهيز أراضي المجتمع المحلي وتحديد طرائق استخدامها كما ستسهم في الحد من هجرة الريف: ستشكل النساء ٤٠ في المائة من المستفيدين، وسيكون ٣٠ في المائة منهن من النساء اللائي يعيلن أسرهن. وسينظم برنامج لمحو الأمية الوظيفي والتدريب التقني لصالح أية مجموعة نسائية تشارك في النشاط. ويرمي إنشاء الأصول المادية (الخزانات والآبار والسدود الصغيرة ومساحات زراعة الخضراوات) والمحافظة عليها، والقيام بأنشطة حماية البيئة (تثبيت الكثبان وإعادة التشجير)، إلى حماية المناطق القابلة للزراعة التي يتهددها زحف الرمال، وتحسين الأمن الغذائي للأسر الفقيرة، والتخفيف من أثار الكوارث الطبيعية. وستخصص المعونة الغذائية للفقراء الذين يعانون من العجز الغذائي، أي العمال غير المؤهلين الذين يشتركون في أنشطة الغذاء مقابل العمل. وسوف يساعدهم ذلك على الحد من تعرضهم للعجز الغذائي خلال الفترات الصعبة، لاسيما الفترات الإنتقالية، التي تكون الاحتياجات فيها حادة بصورة خاصة.

٤٤- سيكون إنشاء الأصول المادية هو أهم ميزة يحققها المستفيدون. فعلى صعيد المجتمع المحلي ستقام منشآت جديدة وتتحسن فرص التمتع بالخدمات الاجتماعية الأساسية. وتعد المواد غير الغذائية مواد تكميلية مهمة جدا ولن يقع الاختيار إلا على البرامج التي تتضمن، وقت اعتمادها، ما يكفي منها لتجنب أي تأخر في تنفيذ الأنشطة أو عدم إنجازها. ويتوقف تنفيذ الأنشطة، وخاصة الحصول على النتائج المرجوة، على القدرة التنفيذية للشركاء، وإسهام **البرنامج**، فضلا عن توفير جميع التدابير اللازمة لدعم التنفيذ.

٤٥- تتعرض موريتانيا كثيرا لحالات طوارئ مردها المفاجآت المناخية. وللتخفيف من أثار ذلك، سيحتجز جزء (١٠ في المائة) من موارد النشاط لمواجهة الأزمات المحتملة في المناطق الأكثر تعرضا لها. ويمكن طرح عملية طوارئ لتعبئة الموارد التكميلية لو اقتضت ذلك أبعاد حالة الطوارئ.

٤٦- تجنبا للاعتماد على معونة الطوارئ الغذائية، سوف تستخدم هذه الموارد، إبان فترات الأزمات، في دعم أنشطة الغذاء مقابل العمل الرامية إلى تعزيز الموارد الطبيعية.

٤٧- قد ينفذ **البرنامج** أنشطة للوقاية من أثار الكوارث الطبيعية خلال البرنامج القطري المقبل. وفي هذا الصدد، سيبذل **البرنامج** جهده لإقامة شراكات مع هيئات أخرى للأمم المتحدة ومع شركاء إنمائيين آخرين (مقدمين للمساعدة الثنائية أو متعددة الأطراف).

⇦ *دعم التعليم الأساسي (٤٠ في المائة من موارد البرنامج القطري)*

٤٨- تقضي "الاستراتيجية العشرية" لتنمية القطاع (٢٠٠١-٢٠١٠) بإدراج السنوات الثلاث الأولى من التعليم الثانوي في دورة التعليم الأساسي، الذي يزيد بذلك من ٦ سنوات إلى ٩ سنوات. ويرمي هذا النهج الجديد، الذي أعدته الهيئات الوطنية، إلى كبح التسرب من الدراسة، وهو مرتفع بين الفتيات بصفة رئيسية، فيما بين نهاية التعليم الابتدائي وبداية التعليم الثانوي. وكانت مساعدة **البرنامج** تستهدف حتى الآن السنوات الست للتعليم الابتدائي. وهذه المساعدة، المقدمة للمقاصف المدرسية، تشكل الدعم الوحيد الذي تعتمد عليه وزارة التعليم الوطني للإبقاء على المقاصف في المناطق الريفية.

٤٩- سيرتكز النشاط على منطقتي أفتوت وأفوليه الريفيتين وعلى الشريط الواقع على حدود مالي، وهي مناطق تواجه مشكلات مدرسية، وسيستفيد منه ٢٠٠ ٢٢ تلميذ في السنة، منهم ١٠٠ ١١ فتاة. والمناطق المشمولة هي الحوض الغربي والحوض الشرقي وأسابا وتاقنت وقرقل وبراكنا وغيديماخا. وستعطى الأولوية للمدارس الواقعة في المناطق التي يعد معدل الالتحاق بالمدارس و/أو المواظبة فيها منخفضا والتي تعانى من الانعدام الشديد للأمن الغذائي، بقصد الإسهام في تحسين التعليم وتعميمه. وسيوجه **البرنامج** اختياره إلى المدارس التي تقع في مناطق توجد له فيها بالفعل مشروعات للغذاء مقابل العمل كما توجد فيها مراكز غذائية للمجتمعات المحلية تساندها منظمات غير حكومية، أو العكس، بغية تيسير التنمية المتكاملة للمجتمعات المحلية. وسيحرص **البرنامج** على اختيار بلديات المناطق الريفية المعزولة والتي تعد متضررة بالتالي. وستمثل الفتيات ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من المستفيدين من المدارس.

٥٠- يتمثل الهدف طويل الأجل في دعم أهداف الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر الرامية إلى زيادة معدل الالتحاق بالمدارس والمواظبة في المناطق المعرضة لانعدام الأمن الغذائي. ومن الأهداف الفورية الأخرى تأمين التغذية المنتظمة للتلاميذ أثناء ترددهم على المدارس. ويستجيب هذا التدخل للأولوية الثانية من سياسة **البرنامج** الرامية إلى تحفيز التنمية: "تمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في الرصيد البشرى من خلال تلقى التعليم والتدريب".

الشراكات

٥١- ستستكمل مساعدة **البرنامج** في هذا القطاع عن طريق إقامة منشآت البنية الأساسية في المدارس (قاعات الدراسة، وقاعات الطعام، والمراحيض، ونقاط المياه، والمخازن، والحدائق المدرسية) بدعم من عنصر "المنشآت الصغيرة" من نشاط الغذاء مقابل العمل. وهذه البني الأساسية لها أهمية خاصة لتشجيع الفتيات على المواظبة على الحضور. وستناط مسؤولية الإشراف على إقامة المنشآت بوحدة الإنشاء في وزارة التعليم الوطني ومفوضة الأمن الغذائي والوكالة المنفذة للمنشآت الصغيرة. ولهذه الغاية، سيبذل **البرنامج** جهده لإقامة شراكة مع البنك الدولي، في إطار مشروعه عن التعليم من أجل صندوق دعم الفتيات، وذلك من أجل البني الأساسية المدرسية (الآبار، والمراحيض) ومع منظمة اليونيسيف، في إطار مشروعه عن المدارس النظيفة والصحية والخضراء، من أجل الدعم التربوي للمقاصف المدرسية المستهدفة. وستحصل هذه المدارس على المعونة الغذائية من **البرنامج** على أساس الأولوية. ومن المعتزم الدخول في شراكة مع

منظمة ورلد فيجن في أسابا وتاقنت من أجل مراقبة المقاصف وإدارتها، ومع الاتحاد اللوثري العالمي لتركيب مواقد محسنة. وسيلزم تعزيز قدرات المسؤولين المشتركين في الأنشطة (رابطات آباء الطلاب، والمعلمين، والطاهيات) للحصول على نتائج مبينة.

الدعم التغذوي للأمهات والأطفال (١٠ في المائة من موارد البرنامج القطري)

٥٢- يستجيب هذا النشاط للأولوية رقم ١ لسياسة **البرنامج**: "تمكين صغار الأطفال والحوامل والمرضعات من تلبية الاحتياجات الخاصة التغذوية والصحية المرتبطة بالتغذية". والهدف طويل الأجل هو الإسهام في تخفيض معدل سوء التغذية للمجموعات المعرضة عن طريق تشجيع المشاركة واضطلاع المجتمع المحلي بدور أفضل في كفالة تغذية الأطفال والنساء وفى الإشراف على أحوالهم التغذوية. وسيساعد النشاط ١٠ ٠٠٠ مستفيد، ٧٠ في المائة منهم من النساء/الفتيات. وسيكون الهدف الرئيسي هو الحد من تفشي سوء التغذية بين الأطفال الذين يتراوح عمرهم بين ٦ أشهر و٦٠ شهرا، والحوامل والمرضعات، بفضل تقديم مواد غذائية تكميلية في القرى التي يشتد فيها انعدام الأمن الغذائي. وسيقترن العمل في مجال التربية التغذوية ببرنامج لمحو الأمية والتدريب يرمي إلى تنمية أنشطة المجتمعات المحلية/الرابطات. وستسمح هذه المساعدة للحوامل والمرضعات، ضمن جملة أمور، بتحسين معارفهن في مجال التغذية. وستتولى منظمات غير حكومية وطنية ودولية، تحت إشراف وزارة الصحة، الإدارة المباشرة لمراكز التغذية للمجتمعات المحلية ومراكز التعويض والتعليم الغذائي في الميدان. وسيسعى **البرنامج** إلى إقامة أشكال جديدة من الشراكة مع هذه المنظمات غير الحكومية لكفالة تنفيذ برنامج محو أمية النساء في هذه المراكز.

البرمجة المشتركة مع هيئات أخرى

٥٣- وصل إعداد التقدير القطري الموحد إلى مراحله الأخيرة في سبتمبر/أيلول ٢٠٠١. وبدأ بالفعل إعداد الخطة الإطارية للأمم المتحدة من أجل المساعدة الإنمائية ومن المنتظر إبلاغها لمقار الهيئات المختلفة في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١. ويشترك **البرنامج** في هذه العملية عن طريق المشاركة في مختلف أفرقة العمل المشكلة بشأن: التنمية الريفية والحضرية، والبيئة والأمن الغذائي؛ والتعليم والتدريب والإعلام؛ ووفيات الوالدات والرضع والأطفال؛ والإدارة والحكم وحقوق الإنسان. وستدرج في البرنامج القطري الجديد للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨ الأهداف الخاصة بالأمن الغذائي، وأوضاع النساء، والخدمات الاجتماعية (لاسيما الصحة والتعليم)، وحماية البيئة، والإدارة والحكم، وذلك مع تعزيز منهج الإدارة المشتركة مع الشركاء.وستكون الخطة الإطارية للأمم المتحدة من أجل المساعدة الإنمائية هي مرجع هيئات منظومة الأمم المتحدة الثمان العاملة في موريتانيا للاضطلاع بتدخلات تكاملية ومنسقة. وسيتبع البرنامج القطري الدورة الجديدة للتقدير القطري الموحد في موريتانيا (٢٠٠٣-٢٠٠٨).

٥٤- المحادثات جارية (بصفة رئيسية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة اليونيسيف ومنظمة الأغذية والزراعة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان) بقصد تحديد آليات التكامل والتداوب التي ينبغي أن تفضي إلى صياغة برامج مشتركة وجاهزة لتنفيذ اعتبارا من ٢٠٠٣.

٥٥- يؤكد البنك الدولي نيته على مواصلة وتوسيع التجربة الرائدة لبرنامج التغذية للمجتمعات المحلية عبر مراكز التغذية للمجتمعات المحلية، ومن ثم فسوف يكون شريكا للبرنامج في نشاط الدعم الغذائي للمجموعات المعرضة لسوء التغذية. وسيلزم النظر في التعاون مع جهات مانحة، كمنظمة اليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، بالنسبة للعمل في مجال التعليم. وسيجرى، قدر الإمكان، تعزيز الشراكة مع المنظمات غير الحكومية أو المجتمعات

المحلية الأساسية المتمتعة بهياكل تنظيمية وشخصية قانونية. كما ستعقد اتفاقات تنفيذ ثلاثية بين **البرنامج** والحكومة والمنظمات غير الحكومية أو أية منظمات أخرى من منظمات الدعم.

٥٦- سيواصل **البرنامج** تعاونه مع الشركاء الإنمائيين كالاتحاد الأوروبي، وفرنسا، وألمانيا، والولايات المتحدة، وأسبانيا كما أنه سيدعم هذا التعاون بغية تحسين تأثير أنشطته.

التزامات البرنامج تجاه النساء

٥٧- ستعزز أولوية النساء عند تحديد المستفيدين المستهدفين من مختلف الأنشطة في البرنامج القطري الجديد. وستشترك النساء (٤٠ في المائة) بدرجة أكبر في نشاط التنمية الريفية والأمن الغذائي، بفضل عنصر المنشآت الصغيرة (إقامة الخزانات، والسدود، ومزارع الخضراوات في الأراضي السبخة والمروية، والبنيات الأساسية الاجتماعية، والآبار، والدروب) وعنصر حماية البيئة (تثبيت الكثبان، وإعادة التشجير). ويرمي النشاط الخاص بدعم التعليم، بصفة رئيسية، إلى التحاق الفتيات بالمدارس (٥٠ في المائة)؛ ولهذا الغرض سيتم توسيع المقاصف المدرسية وإنشاء بنى أساسية مفيدة لها بصفة خاصة (قاعات الطعام، والحدائق المدرسية). كما أن نشاط دعم المجموعات المعرضة سيستهدف الحوامل والمرضعات والأطفال (إناث وذكور) الذين يتراوح عمرهم بين ٦ أشهر و٦٠ شهرا. وستقترن هذه الاستراتيجية لاستهداف النساء على سبيل الأولوية في جميع الأنشطة بمحو أمية وظيفي وتدريب تقني يمكناهن من تحسين أحوالهن المعيشية.

طرائق المساعدة المقدمة من البرنامج

٥٨- سيستمر **البرنامج** في تنفيذ أنشطته على أساس استيراد المواد الغذائية. إلا أنه سيمكن، عن طريق العمليات الثلاثية ووفقا لميثاق المعونة الغذائية للجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، الحصول على المشتريات محليا وإقليميا في البلدان الأخرى للإقليم الفرعي إذا كانت المنتجات متوافرة في الأسواق وبأسعار تنافسية. وستتألف مجموعة السلع الغذائية المقررة للبرنامج القطري من الحبوب (الأرز والبرغل)، والبقول، والزيوت النباتية المقواة بفيتامين ألف، ومزيج من الحبوب المقواة، والسكر وملح اليود الذي سيتم شراؤه محليا.

الآثار التشغيلية

٥٩- ينتهج **البرنامج** والحكومة، باتباعهما أسلوب الإدارة المشتركة، إستراتيجية ترمي إلى تحسين إدارة الأغذية، وتنظيم النقل وتدريب الموظفين المسؤولين عن الإمدادات. وسيلحق **البرنامج** أربعة من متطوعي الأمم المتحدة بإدارات حكومية محلية معنية بالتنمية بقصد تحسين رصد الأنشطة في الميدان.

٦٠- كانت أنشطة الرصد والتقييم في البرنامج القطري الحالي غير كافية. لذلك فسوف يلزم تعزيزها على مستوى التصميم والتنفيذ في إطار البرنامج القطري المقبل. وسيرصد **البرنامج** لهذا الغرض الأموال اللازمة في ميزانية البرنامج القطري؛ ومن الممكن أن يستعين أيضا بالأموال التي قد تكون متاحة لإعداد منهجيات جديدة لجمع البيانات وتحليلها، بغية التوصل إلى نظام محسن وأكثر فعالية للرصد والتقييم.

٦١- تتولى مفوضية الأمن الغذائي حاليا تنفيذ أنشطة **البرنامج** للغذاء مقابل العمل. وسيعمد البرنامج الجديد إلى تقسيم مسؤولية التنفيذ بين وزارات تقنية مختلفة وشركاء آخرين.

المشكلات والمخاطر الرئيسية

٦٢- إن استراتيجية الاستهداف الجغرافي داخل الأقاليم المختارة، القائمة على معايير التعرض، يجب أن تتبع وتحترم بالتنسيق الوثيق مع النظير الوطني للبرنامج.

٦٣- إذا كان **البرنامج** مسؤولا عن الإسهام بالأغذية، فإنه لا غنى لحسن تنفيذ الأنشطة عن موارد أخرى غير غذائية وكفاءات تقنية أخرى. وفى حالة عدم توافر مساهمات مختلف الشركاء (هيئات الأمم المتحدة، وهيئات المساعدة الثنائية، والحكومة، والمنظمات غير الحكومية)، فإن البرنامج القطري قد يتعرض للمعاناة من أوجه الضعف، خاصة فيما يتعلق بقدرة التنفيذ واستيعاب الموارد الغذائية.

٦٤- رغم العناصر البيئية وتلك المتعلقة بتخفيف آثار الكوارث التي يتضمنها البرنامج القطري المقبل، فإن نشأة حالة طوارئ واسعة النطاق بسبب كارثة طبيعية قد تعرض تنفيذ الأنشطة الإنمائية للخطر.

٦٥- يعد تعزيز عنصر الرصد والتقييم لدى النظير الوطني أمرا أساسيا لكفالة حسن تنفيذ البرنامج القطري.

٦٦- يستلزم تحقيق نتائج أفضل تعزيز القدرات الإمدادية عن طريق اتباع نهج للإدارة المشتركة مع النظير الوطني.

٦٧- لابد من بذل الجهود، على جميع المستويات، للتمكين من تعبئة المجتمعات المحلية بصورة فعالة وتحقيق نتائج مستدامة.

الملحق

جمهورية موريتانيا الإسلامية
أسبانيا
المغرب
الجزائر
الصحراء الغربية
المحيط الأطلنطي
TIRIS ZEMMOUR
Zouîrât
ADRAR
موريتانيا
Port-Étienne
DAKHLET NOUADHIBOU
Atar
INCHIRI
Akjoujt
HODH ECH CHARGUI
Tidjikdja
TAGANT
NOUAKCHOTT
Nouakchott
TRARZA
BRAKNA
Aleg
ASSABA
Kiffa
Ayoun El Atrous
Néma
Rosso
Kaédi
HODH EL CHARBI
GORGOL
GUIDIMAKA
Sélibaby
السنغال
مالي
كيلو متر
إدارة العمليات/تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها
سبتمبر/أيلول ٢٠٠١
طريقة رسم الحدود في هذه الخريطة لا تعني أي حكم من جانب البرنامج الى الوضع القانوني لأي منطقة أو بلد أ .و أي إقرار أو قبول بهذه الحدود
مناطق أنشطة البرنامج